**مؤتمر**

**الاقتصاد الأردني في عالم متغير**

**19/4/2014**

**ورقة عمل تحت عنوان**

**إقتراحات**

**تتعلق بأسعار الفائدة المعمول بها في الأردن**

 **مقدم الورقة**

 **د. مهدي فكري العلمي**

**خطة البحث والفهرس**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
| **1** | **تعريف الفائدة المقبوضة.** | **2** |
| **2** | **تعريف الفائدة المدفوعة.** | **2** |
| **3** | **قيام البنك المركزي مؤخرا بتخفيض الفائدة.**  | **2** |
| **4** | **الأسئلة التي يمكن إثارتها حول التخفيض في سعر الفائدة.** | **2** |
| **5** | **الخلاصة.** | **9** |

**1- تعريف الفائدة المقبوضة:**

**بدايةً أرجو أن أعرِّف الفائدة المقبوضة للقارئ الكريم: فهي الفائدة التي تقبضها البنوك من العملاء المقترضين.**

**2- تعريف الفائدة المدفوعة:**

**أما الفائدة المدفوعة فهي الفائدة التي تدفعها البنوك للعملاء المودعين.**

**3- قيام البنك المركزي مؤخرا بتخفيض الفائدة:**

**لقد قام البنك المركزي الأردني مؤخرا، وللمرة الثانية، بتخفيض سعر الفائدة بواقع (25) نقطة، وإذا ما أضفنا هذا التخفيض إلى التخفيض السابق البالغة قيمته (25) نقطة، فإن هذا يشكل تخفيضا في سعر الفائدة مقداره (50) نقطة، أي نصف بالمائدة.**

**4- الأسئلة التي علينا إثارتها حول التخفيض في سعر الفائدة:**

**1- ما هي انعكاسات وإشعاعات ومعاني هذا القرار؟**

**2- وهل الوقت مناسب لإقرار مثل هذا التخفيض؟**

**3- وما هي مراجي البنك المركزي الأردني من اتخاذ قرار كهذا القرار؟**

**4- ما هي الاقتراحات التي يمكننا أن نقدمها بهذا الخصوص؟**

**إن الإجابة على هذه الأسئلة ا لأربعة يمكن أن يوضح من خلال النقاط التالية:**

1. **أن الفائدة التي خفضها البنك المركزي الأردني هي الفائدة التي يدفعها للبنوك التجارية التي تشتري منه أدوات إيداع لدى البنك المركزي، مثل شهادات الإيداع والسندات وأذونات الخزينة، وما شابه أو التي تودع لديه لليلة واحدة، وهذا يعتبر كسرا لقاعدة تعويم أسعار الفائدة التي أقرها البنك المركزي في وقت سابق.**
2. **إن مثل هذا التخفيض سوف يدفع البنوك – نظريا- فورا إلى تخفيض الفائدة التي تدفعها للمودعين من عملائها، وأيضا للمقترضين من عملائها، ولكن ليس بالضرورة أن يحصل مثل هذا الأمر.**
3. **إن البنك المركزي يعتقد بأن تخفيض سعر الفائدة المقبوضة من البنوك لقاء تمتع العملاء المقترضين بالتسهيلات المصرفية المباشرة المختلفة سوف يشجع هؤلاء العملاء وغيرهم على مزيد من الاقتراض من البنوك، وهذا الاقتراض سوف يشجع على تأسيس وإنشاء مشاريع جديدة، أو التوسع في مشاريع قائمة، وبالتالي تشغيل اليد العاملة، وتخفيض نسبة البطالة وزيادة نسبة الاستثمار.**
4. **أما بالنسبة للمودعين في البنوك فهم الحلقة الأضعف، ولا عزاء لهم، فأسعار الفائدة التي تدفع لهم لقاء احتفاظهم بملايين الدنانير من الودائع في البنوك التجارية، هي أسعار متآكلة من جهتين:**
5. **إنها فوائد متآكلة من حيث أنها فوائد سلبية (بالتناقص) لأن نسبة التضخم البالغة (6-7%) هي أعلى من أعلى سعر فائدة يدفع في السوق الأردنية حاليا، فكل أسعار الفوائد التي تدفع في السوق حاليا هي أقل من (6%) وبالتالي فإن المودع يخسر الفرق بين نسبة التضخم ونسبة الفائدة التي تدفع له، وبالتالي أيضا فإن مدخراته تتآكل.**
6. **كما أنها تتآكل أيضا من السياسة المتبعة في البنك المركزي في التخفيض الدوري لأسعار الفائدة.**
7. **وبغض النظر عن كل ما ورد أعلاه، فهل حقا إن تخفيض سعر الفائدة وجعله صفرا يمكن يشجع على الاستثمار؟؟ إننا لو أخذنا أكبر قوة اقتصادية في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها القوى الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، والتي قامت بتخفيض أسعار الفائدة المدفوعة للمودعين إلى أقل من (1%) ظنا منها بأن مثل هذا الإجراء يمكن أن يشجع المستثمرين على الاقتراض من البنوك، فإنه سوف نلاحظ بأن هذه القوى الاقتصادية العملاقة لم توفق في قرارها المتعلق بتخفيض سعر الفائدة على القروض، والأدهى والأمرّ من هذا أنها لجأت إلى سياسة جديدة خطيرة جدا، وهي ساسة التسعير النقدي لتلك السياسة التي تعني ضخ مزيد من العملة الورقية في السوق بدون وجود المبررات الاقتصادية الداعية إلى ذلك، وهذا يعني ارتفاع نسبة التضخم، وانخفاض قيمة النقد الورقي، وارتفاع مديونية الدولة إلى أرقام فلكية بحيث لم تعد المقدرات الاقتصادية المعززة لإيرادات الدولة قادرة على الوفاء بديون الدولة وخدمة هذه الديون. وأكبر دليل على هذا أن مديونية خزينة USA على الدولة تبلغ (17) ترليون دولار أمريكي.**
8. **النتيجة التي يمكن أن نخلص إليها من هذا التحليل هي أن سياسة تخفيض أسعار الفائدة لا يمكن أن تؤتي أكلها الاقتصادي المأمول في التنمية، وتخفيض نسبة البطالة، والقضاء على عجوزات الميازين المختلفة، بل أنها سياسة تحابي أحد طرفي المعادلة وتظلم طرف آخر: إنها سياسة تحابي أحد طرفي المعادلة وتظلم طرفا آخر: إنها سياسة تحابي المقترضين وتظلم المودعين (كما أنها سياسة تحابي البنوك التجارية). والبنك المركزي يجب أن يكون حاكما عادلا بين الطرفين، فلا يجوز أن يحرم أصحاب الثروات في المودعين الذين لا يرغبون باستثمار ودائعهم في السوق الاقتصادية (لعدم وجود مبررات استثمارية) ويفضلون الاحتفاظ بثرواتهم على شكل ودائع في البنوك، قانعين بأسعار الفائدة القليلة المدفوعة لهم، ولكنهم في نفس الوقت آمين على أموالهم، ومطمئنين على مستقبلهم. أما بالنسبة للمستثمرين والمقترضين فإن أموالهم آتية من هؤلاء المودعين.**
9. **ما دام البنك المركزي قد أعلن وفي أكثر من مناسبة عن تعويم أسعار الفائدة المدينة أو الدائنة، المقبوضة والمدفوعة، فلماذا يتدخل بين فينة وأخرى في تخفيض أسعار هذه الفوائد... ألسنا دولة ذات اقتصاد حر؟ ألم نعلن أكثر من مرة بأننا نتبع اقتصاد السوق... لماذا لا نتبع القواعد الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الذي ننادي به ونحن شبه متوافقين عليه... دعه يعمل... دعه يبع... دعه ينتج... دعه يمر.**
10. **هذه التدخلات الدورية من قبل البنك المركزي في أسعار الفائدة جعلت هيكل الفوائد في الأردن مشوها وغير مستقر، وهذه التشوهات وعدم الاستقرار تتمثل في ضرورة إجابة البنك المركزي على التساؤلات التالية، والتي هي في أساسها عبارة عن اقتراحات:**
11. **لماذا لا يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بأن تدفع لأصحاب الودائع تحت الطلب نسبة فائدة مئوية مقدارها (1%) فقط تسجل في نهاية الشهر لحساب كل عميل. ولا تقل لي بأن البنوك لا تقرض الودائع تحت الطلب. إن البنوك تميل في الوقت الحاضر إلى استخدام الودائع تحت الطلب في الاقتراض نظرا لحالات الأمن والأمان والاستقرار والاطمئنان التي يعيشها الأردن في الوقت الحاضر، والتي تشجع البنوك على إقراض أجزاء كبيرة من هذه الودائع، وهذا يجعل البنوك محقة لنسبة ربح إجمالي من جراء إقراض هذا النوع من الفوائد تزيد عن (10%)!!!**
12. **لماذا لا يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية منح أصحاب ودائع التوفير نسبة فائدة (3%) (تسجل لحساب العميل شهريا وليس كل ستة أشهر) ومنع كل أشكال سحب اليانصيب التي تمارسها البنوك التجارية في الوقت الحاضر، والتي تشجع على الكسل، وأحلام اليقظة، والتواكل... إن البنوك ليست مؤسسات يانصيب خيري، بل هي مؤسسات خدمية وسيطة بين المودع والمقترض، ويجب أن تعدل في المعاملة بين هذين الطرفين. إنني أتوقع من البنك المركزي بأن يتخذ قرارا جريئا، وأن يضرب ضربة معلم فتنظره بإلغاء كافة أشكال السحب واليانصيب على حسابات التوفير، وأن يأمر البنوك التجارية بأن تدفع لأصحاب هذه الحسابات فائدة شهرية (تحسب على أساس سنوي طبعا) تقيد لحساب صاحب الحساب في نهاية كل شهر، وبنسبة (3%).**
13. **لماذا لا يشجع البنك المركزي البنوك التجارية على فتح حسابات للمواطنين الأردنيين والعرب المقيمين في الأردن على فتح حسابات بالعملات العربية والأجنبية، وأن تدفع لقاء الإيداعات بهذه الحسابات فوائد أسوة بالدول العربية المحيطة بنا التي تدفع فوائد على الإيداعات بالعملة الأجنبية والعربية، ولماذا لا يكون على هذه الودائع من خلاله استقراره الواضح، ومن خلال الطلب الشديد عليه، ومن خلال نظام فوائد مستقر وآمن وغير ميّال إلى التخفيض المستمر والدوري في أسعار الفوائد، وهذا ما هو قائم في الوقت الحاضر بوضوح شديد.**
14. **إن أصحاب الودائع ميالين للاستثمار ولإنشاء المشاريع، ولشراء الأسهم إذا ما تجمعت لديهم أرصدة الفوائد على ودائعهم، فهم ميالين لتشغيل الرصيد الفوائدي المتراكم على ودائعهم، إما بشراء شقة وتأجيرها، أو ببناء عمارة، أو بشراء أسهم توزيع أرباحا مجزية، فالإيداع في البنك بحد ذاته هو استثمار آمن تشجع عليه الدولة، في مختلف قوانينها وتشريعاتها، فلماذا يأتي البنك المركزي ويُعاقب أصحب هذه الودائع بتخفيض أسعار الفوائد التي تدفعه لهم؟**
15. **لماذا لا يقوم البنك المركزي بإصدار سندات شعبية يبيعها للمواطنين بأسعار فائدة مجزية وبالعملات الأردنية والعربية والأجنبية.**
16. **لماذا يقوم البنك المركزي ببيع البنوك التجارية سندات دولارية وبسعر فائدة (4.73%) في حين أن البنوك تدفع لعملائها المودعين لديها بالدولار الأمريكي فائدة أقل من (1%)!!!**
17. **من حق المودعين على البنك المركزي بأن يفرض للبنوك التجارية بأن تدفع لهم فوائد أعلى من نسبة التضخم السائدة في الدولة، وهي حاليا بين (6-7%) وبالتالي فإن سعر الفائدة الذي يجب أن يدفع للمودعين في البنوك الأردنية يجب أن يتجاوز الـ (8% أو الـ 9% أو الـ 10%) "مصر تدفع لصاحب الوديع بالجنيه المصري 11.5%". لأن سعر الفائدة الحقيقي في علم الاقتصاد يساوي نسبة التضخم، ناقصا أو مطروحا منها سعر الفائدة المدفوعة، والنتيجة التي يحصل عليها المودع الأردني هي سعر فائدة سالب!!! أي أن وديعته تخسر من قيمتها مع مرور الأيام (3%) إذا كان سعر الفائدة الذي يحصل عليه من البنك (4%) وهكذا دواليك، إذ يجب أن يكون سعر الفائدة الذي يحصل عليه صاحب هذه الوديعة من البنك ليس أقل من (7%) أو (8%) أو (9%).**
18. **أن الدول العربية المحيطة بنا – وهذا أمر معلوم للجميع- تدفع على الودائع الدولارية فائدة تتراوح من (3%-5%) فلماذا لا تقوم البنوك الأردنية بمثل هذا الأمر؟**
19. **إن مؤشر التضخم يرتفع وهذا يشكل دافعا قويا لعدم تخفيض أسعار الفائدة بل لزيادتها.**
20. **إن حماية أموال المودعين لا تكون فقط من خلال قانون ضمان الودائع، وإنما تكون من اتباع سياسات تسعير فوائد تأخذ بعين الاعتبار عدم تآكل ودائع المودعين من التضخم أولا، ومن تخفيض أسعار الفوائد ثانيا.**
21. **ثبت بما لا يدعو مجالا للشك، بأن سياسة البنك المركزي في تخفيض معدل أسعار الفوائد لم تؤد إلى:**
	1. **ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي.**
	2. **تخفيض أسعار الفوائد على التسهيلات.**
	3. **تخفيض أسعار الفوائد على الودائع، بل إن هذه الأسعار قد ارتفعت مما يدل على عدم جدوى هذه السياسة.**

**12- مطلوب من البنك المركزي: أولا وقبل كل شيء:**

* 1. **زيادة نسبة النمو الاقتصادي.**
	2. **تخفيض معدل البطالة.**
	3. **حماية أموال المودعين من التضخم ومن تخفيض أسعار الفوائد.**

**5- الخلاصة:**

**1- ليس بالضرورة أن تخفيض سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى النماء الاقتصادي.**

**2- لا بد من حماية أموال المودعين من التضخم.**

**3- لا بد من حماية أموال المودعين من خلال منحهم أسعار فوائد تزيد عن نسبة التضخم.**

**4- الأسعار الحالية للفوائد في السوق الأردنية ظالمة للمودعين ومجاملة للبنوك وللمقترضين.**

**5- لماذا لا ننظر إلى مبالغ الفوائد المتراكمة في حسابات المودعين على أنها من الممكن أن تتحرك باتجاه الاستثمار في مجالات أخرى غير الإيداع في البنوك.**

**6- المودعون هم الحلقة الأضعف في المعادلة المصرفية الأردنية، ويجب على البنك المركزي أن يعترف بفضل هؤلاء المدخرين على مجمل التنمية الاقتصادية، فهم الأشخاص الذين يقرضون البنوك وبالتالي يقرضون المتمتعين بالتسهيلات المصرفية.**

**7- إلغاء نظام اليانصيب والجوائز على حسابات التوفير ومنح هذه الحسابات فوائد بنسبة (3%) على الأقل.**

**8- منح الحسابات تحت الطلب فوائد بنسبة (1%) على الأقل.**

 **إعداد**

 **د. مهدي فكري العلمي**